المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022




# القاعدة العقدية القرآنية "ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير"
# (منهج تأصيلي لدارسة مسائل توحيد الأسماء والصفات)

**د. أبوزيد بن محمد مكي**
**عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية**

**الملخص**

هذا البحث بعنوان: (القاعدة العقدية القرآنية "ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير"-منهج تأصيلي- لدارسة مسائل توحيد الأسماء والصفات). وهو عبارة عن مقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث: فأمَّا المقدمة، فهي في بيان أهمية البحث، والجديد فيه، وخطة البحث. وأمَّا التمهيد؛ فهو في بيان تعريف توحيد الأسماء والصفات، وأهمية دراسته. وأما المباحث فهي كالتالي:

1. المبحث الأول- القواعد السبعة المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية.
2. المبحث الثاني- الأمثال والأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية.
3. المبحث الثالث- الفرق المنحرفة عن القاعدة العقدية القرآنية.

وقد خرج البحث بنتائج أبرزها:

1- أنَّ القواعد والأمثال والأصول المذكورة في التدمرية، وقال بها غير ابن تيمية-أيضا- من علماء السلف الصالح كلها مندرجة تحت هذه القاعدة العقدية القرآنية.

2- أنَّ المسلمين لو التزموا هذه القاعدة، وانطلقوا منها، لفازوا بالمعرفة الحقة بالله، ونجوا من الإلحاد في أسماء الله وصفاته.

3- أنَّ الفرق المنحرفة من الممثلة والمعطلة أعظم سبب لضلالها هو مخالفتها لهذه القاعدة.

**الكلمات المفتاحية:** القاعدة العقدية القرآنية، السميع البصير، توحيد الأسماء والصفات.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
2022 يونيو العدد (34)
Volume (34) June 2022




# The Qur'anic creed rule "There is nothing like Him, and He is the All-Hearing, the All-Seeing"

## (An original approach to the study of issues of unification of nouns and adjectives)

**Dr. Abu Zaid bin Muhammad Makki**
**Member of the teaching staff**
**Department of Creed, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia**

---

## ABSTRACT

The title of this study is: "The Quranic Principle in Creed: {There is nothing like Him, and He is the All-Hearer, the All-Seer.} - A foundational approach for studying issues related to the Oneness of Allah's names and attributes.

It consists of a preface, an introduction and three sections. As for the preface; it is about the importance of this study, what is unprecedented in it and the outline of the study. The introduction explains the definition of the Oneness of Allah's names and attributes and the importance of studying it. As for the sections, it is as follows:

1. First section: The seven principles that come under the main Quranic principle in creed.
2. Second section: Examples and fundamentals that come under the Quranic principle in creed.
3. Third section: Sects that deviated from the Quranic principle in creed.

The most important results of this study:

1. The principles, examples and fundamentals mentioned by Ibn Taymiyyah in at-Tadmuriyah were also mentioned by other than him from scholars of the pious predecessors and it all comes under this Quranic principle in creed.
2. If the Muslims adhered to this principle and proceeded upon it, they would gain the true knowledge of Allah and be saved from the deviation in the understanding of the names and attributes of Allah.
3. The greatest reason for the deviation of sects - such as the negators of Allah's attributes (mu'attila) and the beliefs of the anthropomorphists (al-mumathila) – is their contradiction of this principle.

**Keywords:** Qur'anic Doctrinal Principle, All-Hearing, All-Seeing, Unification of Names and Attributes.

 **DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414**


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022


**المقدمة**

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ- صلى الله عليه وسلم.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا • يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١]؛ أمَّا بعد:

إنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11]، قاعدة عقدية قرآنية في باب الأسماء والصفات، معناها واضح عند عامة المسلمين فضلًا عن العلماء وطلاب العلم، فينبغي أن تكون هي الكلمة السواء التي يطالب بالرجوع إليها جميع المختلفين في باب الأسماء والصفات، وتكون هي المنهج العام الذي ينهجه الجميع في تعلم أسماء الله وصفاته.

إنَّ الانطلاق من هذه القاعدة العقدية القرآنية في دراسة باب الأسماء والصفات، يسهل على الدارس الطريق إلى معرفة الله، ويحقق له الزيادة في الإيمان بالله، ويبعده عن شبهات المعطلة، وأيضا عن شبهات الممثلة، فيحفظ عليه عقيدته في الله صافية نقية، ويحفظ فكره، ويصون قلبه، وتنطلق جوارحه عابدة لله، ملتزمة بشريعة الله.

ومن هذا المنطلق أحببت دراسة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11]، كقاعدة عقدية قرآنية في توحيد الأسماء والصفات. فالجديد في هذا البحث -فيما أظن- هو في رد قواعد أهل السنة والجماعة وأصولهم وأمثالهم في باب الأسماء والصفات إليها.

فسيكون في هذا البحث-بمشيئة الله تعالى- بيان أنَّ قواعد وأصول وأمثال أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات تعود إلى هذه القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11]، وسأعتني على وجه الخصوص بقواعد وأصول وأمثال ابن تيمية التي ذكرها في التدمرية وفي الواسطية، ونحوهما، مع الإشارة إلى من سبقه إليها من علماء السلف، كل ذلك على سبيل الإيجاز والاختصار.

وسيكون في هذا البحث-إن شاء الله- إثبات أنَّ الفرق المنحرفة في باب الأسماء والصفات لم تلتزم بهذه القاعدة العقدية القرآنية، فكان ذلك هو أعظم سبب لضلالها.

وأخيرا؛ فإني أرجو أن يكون هذا البحث المختصر مقدمة تسهل على طلاب العلم دراسة مسائل باب الأسماء والصفات، وأسباب ضلال الفرق المنحرفة فيه.

هذا وأسأل الله تعالى الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل هذا البحث، وأن يجعل له القبول لدى طلاب العلم، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

**التمهيد**

**المسألة الأولى- بيان المراد بالقاعدة العقدية القرآنية**

1-القاعدة في اللغة العربية هي الأساس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة:127] (1).

2-والقاعدة في الاصطلاح: هي القضية الكلية المشتملة على كثير من المسائل.

أو: هي القضية الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية.

أو: هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته (2).

3-والقاعدة العقدية: هي القضية الكلية المتعلقة بأمور الاعتقاد المستنبطة من القرآن والسنة وإجماع السلف التي يعرف بالنظر فيها قضايا جزئية في باب من أبواب العقيدة أو أكثر.

وهناك فرق بينها وبين الأصل العقدي، فالأصل العقدي يقصد به الركن من أركان العقيدة، ولذا نجد بعض أهل العلم يعنون لمؤلفه في أركان العقيدة بعنوان: أصول العقيدة.

---

(1) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (679).

(2) انظر: المصباح المنير، للفيومي (510).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022


وأيضًا هناك فرق بين الضابط العقدي، وبين القاعدة العقدية، فالضابط العقدي يكون في مسألة معينة من مسائل العقيدة، فيقال ضابط شرك الذبح، وضابط شرك المحبة، وهكذا.

فالضابط مثلا يكون للتفريق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، والبدعة، والسنة في مسألة من المسائل العقدية [(1)].

وفي هذا البحث يقصد بأنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، قاعدة عقدية قرآنية، بدراستها يعرف كثير من جزئيات مسائل باب الأسماء والصفات.

**المسألة الثانية- تعريف توحيد الأسماء والصفات، وبيان علاقته بأنواع التوحيد الأخرى**

**1-تعريف التوحيد لغة واصطلاحاً:**

**أ- تعريف التوحيد لغة:**

**التوحيد لغة:** يدور معناه حول أمرين اثنين هما:

1. التفرد والانفراد، وعدم وجود المثل والنظير.

**يقول ابن فارس:** "الواو والحاء والدال أصل واحد؛ يدل على الانفراد، من ذلك الوحدة، وهو واحد قبيلته إذا لم يكن فيهم مثله"[(2)].

2. الإفراد: بالعلم أو الاعتقاد بأنَّه واحد، والحكم بأنَّه واحد، وجعل الشيء واحدا فيما هو واحد فيه.

**يقول الجرجاني:** "التوحيد في اللغة: الحكم بأن الشيء واحد، والعلم بأنه واحد"[(3)].

**ب- تعريف التوحيد اصطلاحاً:**

**التوحيد اصطلاحاً هو:** إفراد الله بما ثبت له من الأسماء والصفات، في الكتاب والسنة، باعتقاد أنَّه لا ند له فيها ولا مثيل؛ وإفراد الله بربوبيته لخلقه فلا رب لهم سواه، فهو المنفرد بخلقهم وملكهم وتدبير أمورهم، وإفراد الله بألوهيته فلا مستحق للعبادة إلا إيّاه، وذلك بالتوجه له بالعبادة الخالصة بما شرع، في جميع مناحي الحياة.

فالتوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب: هو تحقيق معنى لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، بما شرع؛ لأنه المنفرد بالربوبية، الذي لا مثيل له في أسمائه وصفاته وأفعاله.

**يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:** "وهذا التوحيد: هو عبادة الله وحده لا شريك له، وأن لا نعبده إلا بما أحبه وما رضيه؛ وهو ما أمر به وشرعه على ألسن رسله -صلوات الله عليهم- فهو متضمن لطاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من كل ما سواهما"[(4)].

**ويقول السعدي -رحمه الله-:** "اعلم أن التوحيد المطلق: العلم والاعتراف بتفرد الرب بصفات الكمال، والإقرار بتوحده بصفات العظمة والجلال، وإفراده وحده بالعبادة"[(5)].

**2- أقسام التوحيد:**

**أولاً: من جهة ما يقوم به العبد:**

**ينقسم التوحيد من جهة ما يقوم به العبد إلى قسمين:**

أ. **التوحيد القولي والعلمي:** وهو أن يعلم العبد بأنَّ الله واحد لا شريك له؛ ولا مثيل. لا شريك له في الربوبية ولا في الألوهية؛ ولا مثيل له في ذاته ولا في أسمائه وصفاته. ويسمى هذا التوحيد بالتوحيد الخبري، ويسمى بتوحيد المعرفة والإثبات. قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[محمد: ١٩]. وقال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ • لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ • وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

(فهو اعتقاد أن الله سبحانه هو المستحق وحده للعبادة، وأن عبادة ما سواه باطلة؛ لأنه هو المنفرد بالخلق والملك والتدبير للعالم، لا شريك له في ذلك، وهو الذي يصمد للخلائق فيقضي لها حوائجها، ويعتقد بأن الله هو الآخر الذي ليس بعده شيء، ولذا فهو لم يلد لكمال غناه عن الولد، وهو الأول الذي ليس قبله شيء، ولذا لم يولد لكمال

---

(1) انظر: في موضوع القواعد العقدية؛ رسالة القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، د. عادل قل، رسالة دكتوراة لم تطبع بعد.

(2) مقاييس اللغة، لابن فارس (90/6).

(3) كتاب التعريفات، للجرجاني (73).

(4) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (378/14).

(5) القول السديد شرح كتاب التوحيد، للسعدي (10).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

غناه عن الوالد، فهو الخالق الغني بذاته، فلا يحتاج لمن يخلقه أو يخلفه، وما سواه مخلوق مفتقر إليه، ويعتقد أن الله لا مثيل له ولا نظير له في ذاته أوفي أسمائه وصفاته أو أفعاله)[1].

ب. **التوحيد العملي الإرادي**: هو أن يترك العبد عبادة كل من سوى الله، ويكفر بها، ويبرأ منها، ويتوجه بالعبادة لله تعالى وحده، لا شريك له، بما شرع في جميع مناحي الحياة. قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:256]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ • لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ • وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ • وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ • وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ • لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ١ – ٦].

**يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:** "التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الإلهية؛ وهو أن يعبد الله وحده لا شريك له، وهو متضمن لشيئين:

أحدهما: القولي العلمي، وهو إثبات صفات الكمال له، وتنزيهه عن النقائص، وتنزيهه عن أن يماثله أحد في شيء من صفاته، فلا يوصف بنقص بحال، ولا يماثله أحد في شيء من الكمال.

والتوحيد العملي الإرادي: أن لا يعبد إلا إيّاه، فلا يدعو إلا إيّاه ولا يتوكل إلا عليه، ولا يخاف إلا إيّاه، ولا يرجو إلا إيّاه، ويكون الدين كله لله... وهذا التوحيد يتضمن أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، لا شريك له في الملك"[2].

**ثانياً: أقسام التوحيد من جهة ما يستحقه الرب:**

الرب سبحانه وتعالى واحد في ذاته وفي أسمائه وصفاته، فلا مثيل له، وهو واحد في ربوبيته، فهو المنفرد بالخلق والملك والتدبير، وفي ألوهيته، فلا مستحق للعبادة إلا إياه. قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ • الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ • مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ • إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٢ – ٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ • مَلِكِ النَّاسِ • إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١ – ٣].

وقال جابر ﷺ في وصف حجة النبي صلى الله عليه وسلم -كما في صحيح مسلم-: "فأهل بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك. لبيك لا شريك لك لبيك. إن الحمد والنعمة لك والملك. لا شريك لك" [3].

**فالتوحيد من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:**

**1- توحيد الربوبية:** وهو اعتقاد انفراد الله تعالى بربوبيته للعالم؛ فنفرد الله بالخلق والملك والتدبير.

**2- وتوحيد الألوهية:** وهو القيام بإفراد الله تعالى بالتأله؛ وهو التعبد، أي: نبرأ من عبادة كل ما سوى الله، ونتوجه بالعبادة لله وحده بما شرع.

**3- وتوحيد الأسماء والصفات:** هو إفراد الله بما ثبت له من الأسماء والصفات؛ بدون تمثيل، فننفي عنه المكافئ والنظير.

**يقول ابن أبي العز الحنفي –رحمه الله-:** "التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات، والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء، والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له"[4].

**ثالثا-العلاقة بين أقسام التوحيد:**

أ- **التوحيد العلمي القولي** -وهو: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات- يستلزم التوحيد العملي الإرادي -وهو: توحيد الألوهية-؛ فمن آمن بانفراد الله بالربوبية والأسماء والصفات لزمه إخلاص العبادة له وحده.

ب- **التوحيد العملي الإرادي**-وهو: توحيد الألوهية- يتضمن التوحيد العلمي القولي -وهو: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات-؛ فمن أفرد الله بالعبادة، واعتقد بطلان عبادة كل من سواه؛ فلا بد أن يكون قد آمن بأنه الرب وحده، الذي لا مثيل له في ذاته، ولا في أسمائه وصفاته.

---

(1) دلائل الربوبية، أبوزيد مكي (80).
(2) الصفدية، لابن تيمية (228-229).
(3) صحيح مسلم (886/2) ح (1218).
(4) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (125/1).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
يونيو 2022 العدد (34)
Volume (34) June 2022

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:** "المقصود هنا بيان حال العبد المحض لله الذي يعبده ويستعينه فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ توحيد الإلهية وتوحيد الربوبية، وإن كانت الإلهية تتضمن الربوبية، والربوبية تستلزم الإلهية؛ فإنَّ أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع أن يختص بمعناه عند الاقتران كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ • مَلِكِ النَّاسِ • إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس:1-3]، وفي قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فجمع بين الاسمين اسم الإله واسم الرب فإنَّ الإله هو المعبود الذي يستحق أن يعبد، والرب هو الذي يربي عبده فيدبره"[(1)].

**المسألة الثالثة- أهمية دراسة توحيد الأسماء والصفات**

أ-أخرج الترمذي بإسناد صحيح عن أبي هريرة -ﷺ- قال: أقبلت مع رسول الله -□- فسمع رجلًا يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1-2]،

فقال رسول الله -□-: "وجبت".

قلت: ما وجبت؟

قال: "الجنة"[(2)].

فهذا الحديث فيه بيان واضح بأنَّ من قرأ سورة الإخلاص، عالمـًا بمعناها، مؤمنًا بما جاء فيها، ملتزمًا العمل بمقتضاها، فقد صارت الجنة واجبة له، فضلًا من الله وكرمًا.

وهذه السورة فيها تعريف بالله -سبحانه وتعالى- من خلال أسمائه وصفاته، فهو الأحد الذي لا ثاني له، ولا شريك له في مخلوقاته، فهو المنفرد بالخلق والملك والتدبير، فهو واحد في ربوبيته؛ ولذا فهو الصمد في ألوهيته، أي: المستحق وحده للعبادة، فهو المنفرد بقضاء حوائج العباد، وهو الذي له الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

وبينت هذه السورة بأنَّ الله لم يلد، لكمال غناه عن الولد، فهو الآخر الذي ليس بعده شيء، وهو المستغني عن كل ما سواه، وهو القائم بنفسه وبغيره، فهو الحي الذي لا يموت، وهو القيوم على مخلوقاته، والمستغني عنها من كل الوجوه، وهي قيامها به، لا تستغني عنه من أي وجه من الوجوه.

وبينت هذه السورة بأنَّ الله لم يولد، لكما غناه عن الوالد، فهو الأول الذي ليس قبله شيء، ولم يسبق بعدم، جل جلاله.

ولذا فإنه لا كفؤ له، ولا ند له، ولا سمي له، ولا نظير له لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته.

فهذه السورة بينت لنا معتقدنا في الله -جل جلاله-، فمن آمن بما فيها، والتزم العمل بمقتضاها: وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما شرع في جميع مناحي الحياة، فإَن الجنة واجبة له.

**والمراد هنا استنباط أهمية دراسة توحيد الأسماء والصفات من هذا الحديث؛ ويمكن إجمالها في الأمور التالية:**

1. أنَّ توحيد الأسماء والصفات هو الباب المعرِّف لنا بالله سبحانه وتعالى. فكيف نعبد من لا نعرف؟

فتوحيد الأسماء والصفات يعرفنا بمعتقدنا في الله، وعليه يقوم إيماننا بالله سبحانه وتعالى.

ولذا فإن من لم يعرف الله من خلال أسمائه وصفاته، لم تصح عبادته لله، فهو عندما يعبد الله الذي يعتقد له الولد، ويعتقد أنه ثالث ثلاثة، ويعتقد أن ولده إله، وأن هذا الولد يقوم بأفعال الله من الملك والتدبير والعناية واللطف، فهذا لو عبد الليل والنهار، منذ البلوغ إلى الوفاة، فليس له عند الله إلا النار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة:72].

2. أنَّ توحيد الأسماء والصفات هو الباب الذي يدخل منه الإنسان إلى رضوان الله، وإلى جنته، فمن عرف الله، وآمن به، أفرده بالعبادة، ففاز بسعادة الدارين.

3. أنَّ توحيد الأسماء والصفات أشرف العلوم، وأعلاها، فشرف العلم بشرف المعلوم، فتوحيد الأسماء والصفت علم يتعلق بالتعريف بالله -جل جلاله- من خلال أسمائه وصفاته وأفعاله، فهو أساس العلم الشرعي، ومبدؤه، وهو غاية في ذاته، فالعلم بالله عبادة عظيمة، وهو وسيلة لإخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى.

4. أنّ توحيد الأسماء والصفات ركن في التوحيد، لا يتم التوحيد إلَّا به، وهو الركن الأول من التوحيد والمستوجب للركن الثاني وهو توحيد الألوهية، ولا يمكن تحقيق توحيد الالوهية دون أن يكون المعتقد في الله صحيحًا.

---

(1) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (282/10).

(2) كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص، (5 /167، 168)، ح (2897).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



5. أنَّ توحيد الأسماء والصفات يقوِّي إيمان الإنسان بالله سبحانه وتعالى، فكلما ازدادت معرفة الإنسان بالله من خلال أسمائه وصفاته كلما ازداد إيمان الإنسان بربه.

6. أنَّ توحيد الأسماء والصفات ينشط الإنسان في عبادة الله سبحانه وتعالى، فكلما ازدادت معرفة الإنسان بالله من خلال أسمائه وصفاته، كلما ازدادت عبادته لله، مع الإخلاص والاتباع.

7. أن من أحب صفات الله أحبه الله.

أخرج البخاري في صحيحه بإسناده عَنْ عَائِشَةَ-رضي الله عنها- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ وَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ (صَلَاتِهِ) فَيَخْتِمُ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ.

فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

فَقَالَ: "سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟".

فَسَأَلُوهُ؛ فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ"[1].

دلت هذه القصة أن من أحب سورة الإخلاص أحبه الله، وأن من أحب صفات الله أحبه الله.

فهذا الصحابي ﷺ أحب هذه السورة لأن فيها صفات الله، وهو يحب الله، فيحب السورة التي فيها التعريف بالله، وذكر أسمائه وصفاته فكان له هذا الجزاء العظيم.

**المبحث الأول- القواعد السبعة المندرجة تحت القاعدة القرآنية**

**القاعدة الأولى- قاعدة الخبر**

يراد بقاعدة الخبر: أنَّ الكلام في باب الأسماء والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات.

وهذه القاعدة واضحة من خلال قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فقد دلت على أنَّ الله موصوف بالنفي والإثبات، النفي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، والإثبات في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وأن هذا النفي والإثبات موقوف على ما جاء به الوحي.

قال ابن تيمية-رحمه الله-: "القاعدة الأولى - أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي. فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ﴾ [البقرة:255]" [2].

ومن هنا فقد بيَّن أهل السنة والجماعة الواجب علينا في باب الأسماء والصفات من خلال الأمور التالية:

1-أنَّ نتلقى الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا من الله سبحانه وتعالى، وما صح عن رسوله -ﷺ-سواء كان آحادا أو متواترا.

يقول ابن قتيبة الدينوري: "أمَّا أصحاب الحديث، فإنَّهم التمسوا الحق من وجهه، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا إلى الله تعالى، باتباعهم سنن رسوله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره براً وبحراً وشرقاً وغرباً، يرحل الرجل منهم راجلاً مقوياً [3] في طلب الخبر الواحد، أو السنة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة. ثمَّ لم يزالوا في التنقير عن الأخبار، والبحث لها، حتى فهموا صحيحها من سقيمها، وناسخها من منسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء إلى الرأي.. وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب، وفي الغريب الداء. ولم يحملوا الضعيف والغريب؛ لأنهم رأوهما حقاً، بل جمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ليميزوا بينهما، ويدلوا عليهما، وقد فعلوا ذلك" [4].

ويقول ابن خزيمة-رحمه الله- " لا نصف معبودنا إلاَّ بما وصف به نفسه، إما في كتاب الله، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، لا نحتج بالمراسيل، ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج أيضاً في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس" [5].

---

(1) كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، (13 فتح / 347، 348)، ح (7375).

(1) التدمرية (57).

(3) المقوي هو: المسافر بأرضٍ قفرٍ، انظر: لسان العرب (365/11).

(4) تأويل مختلف الحديث (206).

(5) كتاب التوحيد (137/1).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



ويقول أبو نصر السجزي-رحمه الله-: "ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، وذاك إذا ثبت الحديث، ولم يبق شبهة في صحته، فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة، والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق العلماء للأثر" (1).

ويقول ابن القيم -رحمه الله-: "إنَّ كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الديانة فإنه حق، قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو، وأنَّه يوجب العلم، ويقطع بصحته ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله قط رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلالاً لا يتميز الباطل فيه من الحق أبداً."(2).

ويقول ابن القيم -رحمه الله- كذلك: "إن هذه الأخبار-يعني أخبار الآحاد-لو لم تفد اليقين، فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر، بحيث يحتج بها في أحدهما دون الآخر، وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما تحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا، وأوجبه ورضيه ديناً، بشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في سائر الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته.

فأين سلف المفرقين بين البابين، نعم سلفهم بعض المتأخرين المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، بل يصدون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ويحيلون على آراء المتكلمين " (3).

2-أن نثبت لله ما أثبته لنفسه بدون تمثيل، أو أي نوع من أنواع الإلحاد الأخرى: كالتعطيل أو التحريف أو التكييف.

يقول ابن قتيبة الدينوري-رحمه الله-: "وعدل القول في هذه الأخبار-أي: أخبار الصفات-أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية والتجلي، وأنه يعجب، وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى، وبالنفس، واليدين من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بحد، أو أن نقيس على ما جاء مالم يأت، فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غداً إن شاء الله تعالى" (4).

ويقول ابن تيمية-رحمه الله-: "ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير: تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأن الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه سبحانه لا سمي له ولا كفو له ولا ند له ولا يقاس بخلقه - سبحانه وتعالى -، فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلا، وأحسن حديثا من خلقه ثم رسله صادقون مصدقون ؛ بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون ولهذا قال سبحانه وتعالى: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون ؛ فإنه الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم: من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين" (5).

3-أن ننفي عن الله ما نفاه عن نفسه، وننزه الله عن مماثلة المخلوقات، لكن تنزيه لا يوقعنا في تعطيل الثابت لله من الأسماء والصفات في الكتاب أو السنة.

(1) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (121، 122).
(2) مختصر الصواعق المرسلة (2/ 469).
(3) المصدر السابق نفسه (489).
(4) الاختلاف في اللفظ، والرد على الجهمية والمشبهة (34) تحقيق الكوثري.
(3) الواسطية، بشرح الهراس، وتخريج علوي السقاف (47- 48).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "التوحيد في الصفات، فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفيا وإثباتا، فيُثبَت لله ما أثبته لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه. وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه - مع ما أثبته من الصفات - من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:180] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت:40]. فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتا بلا تشبيه، وتنزيها بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ رد للإلحاد والتعطيل" (1).

ويقول: "فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه، فمن قال: ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة ولا كلام، ولا يحب ولا يرضى، ولا نادى ولا ناجى، ولا استوى - كان معطلا، جاحدا، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات. ومن قال له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضا كرضاي، أو يدان كيدَيّ، أو استواء كاستوائي - كان مشبها، ممثلا لله بالحيوانات، بل لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل" (2).

4-أن النفي يكون مجملًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وأن الإثبات يكون مفصلًا ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "والله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصَّل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:65]، قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ أي نظيرًا يستحق مِثْل اسمه، ويقال مُسامِيًا يُسامِيه" (3).

5-أن النفي لا يفصل إلا لأسباب، كدفع توهم نقص عن صفة كماله كقوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:255]. أو لدفع ما ادعاه الكاذبون في حق الله ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا • وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:91-92].

6-وأنَّ النفي لا بد أن يتضمن إثبات كمال الضد حتى يكون مدحًا، كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:3]، أي لكمال غناه عن الوالد وعن الولد، فهو الأول والآخر.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالا. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال. فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح كقوله: ﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾. فنفي السِنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم. وكذلك قوله: ﴿وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها؛ بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته، وعيب في قوته.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ﴾ [سبأ:3] فإنّ نَفْي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السماوات والأرض.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:38]، فإنّ نَفْي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة، ونهاية القوة؛ بخلاف المخلوق الذي يلحقه من النصب والكلال ما يلحقه.

وكذلك قوله: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:103]، إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء. ولم ينف مجرد الرؤية، لأن المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدح، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يُحاط به وإن رُئي، كما أنه لا يُحاط به وإن عُلم، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علمًا، فكذلك إذا رُئي لا يحاط به رؤية.

---

(1) التدمرية (6- 8).
(2) المصدر السابق نفسه (30).
(3) المصدر السابق نفسه (8).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.
وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا" [1].

**القاعدة الثانية- قاعدة الخبر من الله**

يراد بهذه القاعدة: أنَّ المخبر لنا بأسماء الله وصفاته هو الله، فلا يسعنا إلَّا الإيمان بهذا الخبر.
فالله سبحانه وتعالى هو الذي أخبرنا عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فوجب علينا أن نؤمن بهذين الاسمين: السميع والبصير، وبهاتين الصفتين: السمع والبصر، مع اليقين بأن سمع الله وبصره ليس كسمع المخلوق وبصره، فنؤمن بهذا الخبر وإن لم ندرك الكيفية، لعدم وجود المثيل الذي نقيس عليه، ولعدم وجود الخبر الموضح للكيفية، ولعدم رؤيتنا لله في هذه الدنيا، فوجب علينا الإيمان بأسماء الله وصفاته الواردة في القرآن والسنة من غير تمثيل، ومع قطع الطمع عن معرفة الكيفية.
يقول الإمام أحمد بن حنبل-رحمه الله-: "ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به، والتسليم له، مثل حديث الصادق المصدوق، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلِّها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، وإنما عليه الإيمان بها، وألا يرد منها حرفاً واحداً. وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات.
وألا يخاصم أحداً، ولا يناظره، ولا يتعلم الجدال، فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه، ومنهي عنه، لا يكون صاحبه-وإن أصاب بكلامه السنة-من أهل السنة حتى يدع الجدال ويسلِّم، ويؤمن بالآثار " [2].
ويقول ابن جرير الطبري-مبينا طريقة السلف في التلقي من النصوص-: "فإن قال لنا قائل: فما أنت قائل في معنى ذلك؟ قيل له: معنى ذلك ما دلَّ عليه ظاهر الخبر، وليس عندنا للخبر إلا التسليم والإيمان به، فنقول: يجيء ربنا-جل جلاله-يوم القيامة، والملك صفاً صفاً، ويهبط إلى السماء الدنيا، وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول معنى ذلك ينزل أمره؛ بل نقول: أمره نازل إليها كل لحظة وساعة وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين مادامت موجودة، ولا تخلو ساعة من أمره، فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتاً دون وقت، مادامت موجودة باقية.
وكالذي قلنا في هذه المعاني من القول: الصواب من القيل في كل ماورد به الخبر في صفات الله -عز وجل- وأسمائه -تعالى ذكره-بنحو ما ذكرنا " [3].
ويقول أبو القاسم الأصبهاني معللاً كون عقيدة السلف هي الحق: ".. غير أن الله أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلاَّ مع أهل الحديث والآثار ؛ لأنهم أخذوا دينهم خلفاً عن سلف، وقرناً عن قرن إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخذه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس من الدين المستقيم، والصراط القويم إلاَّ هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث، وأمَّا سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه ؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم، وخواطرهم، وآرائهم فطلبوا الدين من قبله، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة..
وأمَّا أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم، عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك، ووفقهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهم تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل" [4].
ومن هنا فقد قرر أهل السنة والجماعة المسائل التالية:

---

(1) التدمرية (59).
(2) أصول السنة (53-56) بشرح الجبرين.
(3) التبصير في معالم الدين (146، 147).
(4) الحجة في بيان المحجة (223/2، 224).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022


1-أن الأسماء والصفات الثابتة في الكتاب والسنة يجب الإيمان بها لأنها خبر من الله تعالى، ونفهمها في ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فلا نلحد في معانيها بتحريف أو تكييف أو تمثيل أو تعطيل.

2-أن الألفاظ التي لم تثبت في الكتاب والسنة لا تجب الموافقة عليها حتى نعرف المراد بها:

أ. فإن كان المراد بها حقًا، لا يحتمل إلَّا ذلك، فهنا لا تدخل تلك الألفاظ من ضمن الأسماء والصفات، وإنما يجوز الإخبار بها عن الله، كقول السلف عن الله بأنه بائن من خلقه، أي ليس هو حال في شيء من مخلوقاته، ولا شيء من مخلوقاته حال فيه.

ب. وإن كان المراد مجملًا يحتمل حقًا وباطلًا، فإننا نتوقف في تلك اللفظة، ولا نطلقها على الله، فإن في إطلاقها على الله يتضمن إثبات الباطل الذي فيها، وفي نفيها عن الله يتضمن نفي الحق الذي فيها. فنستفصل عن المعنى، فالمعنى الحق نقبله ونعبر عنه بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، وأما المعنى الباطل فنرده.

يقول ابن تيمية -رحمه الله- "القاعدة الثانية - أن ما أخبر به الرسول عن ربه - عز وجل - فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها. مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصًا في الكتاب والسنة، متفقا عليه بين سلف الأمة.

وما تنازع فيه المتأخرون، نفيًا وإثباتًا، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًّا قُبل، وإن أراد باطلا رُدّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقًا ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ ويُفسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك" [(1)].

ومن الأمثلة على تلك الألفاظ: الجسم، العرض، الحوادث، الجهة، المتحيز [(2)]..

| اللفظة المجملة | المعنى الباطل المردود | المعنى الحق المقبول | التعبير بالألفاظ الشرعية |
|---|---|---|---|
| (1) الجسم | من جنس المخلوقات، مكون من الجواهر المنفردة | الموجود القائم بنفسه، الموصوف بالصفات، الذي يرى في الآخرة | ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. |
| (2) حلول الأعراض | ما يعرض للإنسان من الأمراض والآفات | صفات الله | إثبات السمع والبصر.. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. |
| (3) حلول الحوادث | التغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم | صفات الله الفعلية | إثبات الكلام والاستواء والعرش والنزول مع استحضار ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. |
| (4) الجهة | شيء موجود مخلوق كالسموات نفسها، والعرش نفسه. | ما فوق العالم غير مخلوق | العلو، والفوقية |
| (5) المتحيز | تحوزه المخلوقات | منحاز عن المخلوقات مباين لها | العلو، والفوقية |

(أ- لم يرد في الكتاب أو في السنة إثبات الجهة والمكان والحيز ولا نفيها عن الله.

ب- لا ننفي هذه الكلمات ولا نثبتها؛ لأنها ألفاظ مجملة تحتمل حقاً وباطلاً، فإثباتها بإطلاق إثبات للباطل الذي فيها، ونفيها بإطلاق نفي للحق الذي فيها، فلا بد من الاستفصال عن المراد بها فيقال:

-لفظ الجهة، يطلق ويراد به أمراً موجوداً، ويطلق ويراد به أمراً معدوماً، وهو ما فوق العالم، فإن قيل: إنه يلزم من إثبات أن الله في العلو أن يكون في جهة، فنقول: إن أردتم بالجهة أمراً موجوداً، وشيئاً مخلوقاً، فالله تعالى ليس

(1) التدمرية (59).

(2) انظر: التدمرية (66، 67)، ودرء التعارض (1/ 44، 45).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

في جهة فهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته. وإن أردتم بالجهة أمراً عدمياً، وهو ما فوق العالم، وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من مخلوقاته، فالله في جهة بهذا المعنى.

-لفظ المكان، إذا أريد به أمراً وجودياً، فالله سبحانه وتعالى منزه عن أن يكون في مكان بهذا الاعتبار، وإذا أريد به أمراً عدمياً، وهو ما وراء العالم من العلو، فالله تعالى فوق العالم.

-الحيز، إذا أريد أن الله في حيز، أي أن هناك شيئاً من المخلوقات يحيط بالله ويحوزه، فهذا باطل، والله أعظم وأجل من أن يحوزه شيء من مخلوقاته. وإن أريد بالحيز أمراً عدمياً، فالأمر العدمي لا شيء، وهو ما فوق العالم، فالله متحيز وفي حيز بهذا الاعتبار؛ لأن الله سبحانه بائن من خلقه، ليس فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو سبحانه في شيء من مخلوقاته) (1).

(حلول الحوادث بذات الله، بمعنى نفي صفات الله تعالى الفعلية، من المجيء والإتيان والنزول، والاستواء على العرش، وغير ذلك من الصفات الفعلية الثابتة لله تبارك وتعالى وذلك؛ لأن لفظة الحوادث كلمة مجملة تحتمل حقاً وباطلاً. فالحق الذي فيها: إثبات صفات لله تعالى تحدث بمشيئته واختياره، كالاستواء على العرش، والمجيء لفصل الخطاب، والنزول في الثلث الأخير من الليل، والباطل الذي فيها: اعتقاد حلول مخلوقات بذات الله تعالى. فهذا اللفظ موهم يفهم منه تنزيه الله عن أن يحل به شيء من مخلوقاته، ولكنه يتضمن نفي الثابت لله من الصفات الفعلية اللائقة به جل جلاله) (2).

**القاعدة الثالثة- قاعدة الظاهر اللائق**

هذه القاعدة استكمالًا للقاعدتين السابقتين، فقد ذكر فيما سبق أن باب الأسماء والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات، وأنه يتلقى من الله سبحانه وتعالى سواء في القرآن أو السنة.

فيراد بهذه القاعدة الثالثة: أن نتلقى هذا الخبر الذي هو من الله المتعلق بأسماء الله وصفاته على ظاهره، وهذا الظاهر هو اللائق بالله سبحانه وتعالي، بدون تمثيل، ويكون هذا الأمر عامًا في سائر الأسماء والصفات.

إنَّ القاعدة العقدية القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ محكمة الدلالة في هذا الموضوع، بأننا نثبت لله جميع ما ثبت له في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات على ظاهرها، وأن ظاهرها هو على الوجه اللائق بالله من غير تمثيل.

قال ابن أبي زمنين-رحمه الله-: " فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" (3).

ويقول الإمام الصابوني– رحمه الله -: "قلت، وبالله التوفيق: أصحاب الحديث – حفظ الله تعالى أحياءهم ورحم أمواتهم – يشهدون لله تعالى بالوحدانية، وللرسول صلى الله عليه وسلم بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله صلى الله عليه وسلم، على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلت العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه ؛ فيقولون: إنه خلق آدم بيديه ؛ كما نص سبحانه عليه في قوله – عز من قائل -: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:75]، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين ؛ تحريف المعتزلة الجهمية – أهلكهم الله – ولا يكيفونهما بكيف، أو يشبهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبه – خذلهم الله-، وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتشبيه والتكييف، ومنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾" (4).

وتحت هذه القاعدة، قاعدة الظاهر اللائق، يمكن ذكر الضوابط التالية:

1. أنَّ السلف لا يرتضون القول بأن ظاهر نصوص الأسماء والصفات هو التمثيل، فالله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلَّا ما هو كفر وضلال.

(1) علي سامي النشار، وموقفه من الفرق (339).
(2) المصدر السابق وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (217/6 - 236)، درء تعارض العقل والنقل (12/2)، منهاج السنة (425/1).
(3) رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين تحقيق وتخريج عبد الله البخاري (74).
(4) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (160 - 164).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



2. أنَّ من ظن أن ظاهر النصوص على غير ما يليق بالله سبحانه وتعالى، وأن الظاهر هو التمثيل، فقد خالف هذه القاعدة العقدية القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وأنه غلط من وجهين:

أ- غلط في فهمه للنصوص، حيث فهم منها معنى فاسدًا جعله ظاهر النص، فقال: النصوص ليست على ظاهرها. ولذلك نؤكد دائمًا بأن يجعل المسلم فهم السلف الصالح ضياء له، وضابطًا يضبطه المعنى الحق للنصوص.

ومثاله: أن يفهم من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ أن لله سمع مثل سمع المخلوقين، وبصر مثل بصر المخلوقين، وينسى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فيقول بأن الظاهر وهو إثبات السمع والبصر غير مراد، وأنه يحتاج إلى تأويل، فيقع في الانحراف.

ب- غلط في رده للمعنى الحق، ظانًا أنه باطل.

ومثاله: أن يفهم بأنه سمع وبصر يليق بالله، وأنه مخالف لسمع المخلوق وبصره، ومع هذا يرى أن إثبات هذا الأمر باطل، وأنه يحتاج إلى تأويل، لأنه سيوقع في التمثيل.

3. أنَّ من اعتقد أنَّ الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إثبات السمع والبصر لله من غير تمثيل، على ما يليق بالله، فإنِّه يجب عليه أن يعتقد ذلك في بقية النصوص، ولا يفرِّق بينها، فإن العاقل يجمع بين المتماثلات، ويفرق بين المختلفات، فلمَّا كان القائل واحدًا، والموصوف واحدًا، فكل تلك الأسماء والصفات التي وردتنا من الله منسوبة لله، كلها على ظاهرها اللائق بالله سبحانه وتعالى، ولا يجوز أن نثبت بعضها، وننفي بعضها، بحجة أن ما أثبتناه ظاهره على ما يليق بالله، وما نفيناه ظاهره على ما لا يليق بالله.

يقول ابن تيمية-رحمه الله-: "القاعدة الثالثة - إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد. فإنه يقال: لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد.

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلا، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل" [(1)].

ويقول: "من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون: إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست مثل صفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه، كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه" [(2)].

**القاعدة الرابعة- قاعدة الظاهر بلا تمثيل**

هذه القاعدة استكمالًا لما سبقها من القواعد، فالقاعدة الأولى فيها بيان أن توحيد الأسماء والصفات هو من باب الخبر، والقاعدة الثانية فيها بيان أن هذا الخبر من الله فيجب الإيمان بما فيه نفيًا أو إثباتًا، والقاعدة الثالثة: أن هذا الخبر من الله على ظاهره اللائق بالله، فهذه القاعدة الرابعة، تقول بأننا نثبت هذا الظاهر بلا تمثيل.

فيراد بهذه القاعدة الرابعة: إثبات الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة نفيًا أو إثباتًا على ظاهرها من غير تمثيل.

وهذه القاعدة هي المنطوق الصريح للقاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فهي تدعونا للإيمان بأن الله السميع البصير، مع اعتقاد أنه ليس كمثله شيء في سمعه وبصره، وسائر صفاته.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني-رحمه الله-: "ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل، ولا تكييف، بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ، وينتهون فيه إليه، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله" [(1)].

---

(1) التدمرية (69).
(2) المصدر السابق نفسه (78).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022




وقال عبد الغني المقدسي-رحمه الله-: "وتواترت الأخبار، وصحت الآثار، بأن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، فيجب الإيمان به، والتسليم له، وترك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول" (2).

يقول الدارمي – رحمه الله -: "فقلنا لهذا المعارض المدلس بالتشنيع، أمَّا قولك: إن كيفية هذه الصفات وتشبيهها بما هو موجود في الخلق خطأ. فإننا لا نقول خطأ، بل هو عندنا كفر، ونحن لتكييفها وتشبيهها بما هو موجود في الخلق أشد أنفاً منكم، غير أنا كما لا نشبهها ولا نكيفها لا نكفر بها، ولا نكذب، ولا نبطلها بتأويل الضلال.." (3).

قال الإمام أحمد – رحمه الله -: "المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه" (4).

وقال: "وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة، يريدون بذلك عيبهم، والطعن عليهم، والوقيعة فيهم، والإزراء بهم عند السفهاء والجهال، أمَّا الجهمية فإنهم يسمون أهل السنة المشبهة، وكذب الجهمية – أعداء الله – بل هم أولى بالتشبيه، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسل ربنا بالحق" (5).

وهؤلاء الذين توهموا أن ظاهر النصوص هو التمثيل قد وقعوا في محاذير عديدة أبرزها:

1. مخالفة القاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فنسيانهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أثناء دراستهم للأسماء والصفات هو الذي أوقعهم في الانحراف في هذا الباب، فظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل.
2. أن الظن بأن مدلول النصوص هو التمثيل، فيه سوء ظن بالله وبرسوله ، حيث ظن أن المفهوم من كلاهما هو الكفر، ويقوم بالجناية على النصوص بتعطيلها عمَّا دلت عليه من إثبات الصفات لله اللائقة بالله جل جلاله.
3. أنَّه بنفي تلك الصفات الواردة في النصوص لله، يكون معطلًا لما يستحقه الرب سبحانه من الأسماء والصفات، وبهذا ينحرف في معرفته بالله، وقد يصل به الانحراف إلى عبادة غير الله، كأن يعبد عدمًا.
4. أنَّه يلزمه وصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الجمادات أو المعدومات أو الممتنعات.

وهذا هو الإلحاد في كلام الله وفي الله، فيجمع بين التمثيل والتعطيل.

ولو التزم بما في القاعدة القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فآمن بأن الله سميع بصير، مستحضرًا ليس كمثله شيء في سمعه وبصره، وهكذا في بقية ما ثبت لله سبحانه وتعالى في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات، فأثبتها وآمن بها على ظاهرها اللائق بالله من غير تمثيل لسلم من الإلحاد في كلام الله، وفي الله.

يقول ابن تيمية-رحمه الله-: "وهذا يتبين بالقاعدة الرابعة - وهي أن كثيرًا من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو في كثير منها، أو أكثرها، أو كلها، أنها تماثل صفات المخلوقين؛ ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها- كونه مثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني- أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطّله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله - حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل - قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله سبحانه.

الثالث- أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلا لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع- أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

فيكون قد عطَّل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطَّل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، يكون ملحدًا في أسمائه وآياته" (6).

---

(1) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (191).
(2) الاقتصاد في الاعتقاد (100).
(3) كتاب رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على المريسي العنيد (380) ضمن عقائد السلف.
(4) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (364).
(5) إبطال التأويلات (46/1).
(6) التدمرية (79- 81).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414




- قال الإمام الدارمي – رحمه الله -: "فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر في مشايخنا، لا ينكرها منهم أحد، ولا يمتنع من روايتها، حتى ظهرت هذه العصابة، فعارضت آثار رسول الله ﷺ برد، وتشمروا لدفعها بجد، فقالوا: كيف نزوله؟ قلنا: لم نكلف كيفية نزوله في ديننا، ولا تعقله قلوبنا، وليس كمثله شيء من خلقه فنشبه منه فعلاً أو صفة بفعالهم وصفتهم، ولكن ينزل بقدرته، ولطف ربوبيته كيف يشاء، فالكيف منه غير معقول، والإيمان بقول رسول الله ﷺ في نزوله واجب، ولا يسأل الرب عما يفعل كيف يفعل؛ لأنه القادر على ما يشاء أن يفعله كيف يشاء" (1).

- وقال الإمام الآجري – رحمه الله – تحت باب – الإيمان والتصديق بأن الله – عز وجل – ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة: "الإيمان بهذا واجب، ولا يسع المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل ؟، ولا يرد هذا إلا المعتزلة. وأمَّا أهل الحق فيقولون: الإيمان به واجب بلا كيف؛ لأن الأخبار قد صحت عن رسول الله ﷺ أن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة، والذين نقلوا إلينا هذه الأخبار هم الذين نقلوا إلينا الأحكام من الحلال والحرام، وعلم الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، فكما قبل العلماء عنهم ذلك، كذلك قبلوا منهم هذه السنن، وقالوا: من ردها فهو ضال خبيث، يحذرونه، ويحذرون منه" (2). ثم سرد أحاديث النزول، وعقب عليها بقوله: "قال محمد بن الحسين – رحمه الله -: فيما ذكرته كفاية لمن أخذ بالسنن، وتلقاها بأحسن قبول، ولم يعارضها بكيف ولم، واتبع ولم يبتدع" (3).

- وقال ابن أبي زمنين-رحمه الله-: "ومن قول أهل السنة: أن الله – عز وجل – ينزل إلى السماء الدنيا، ويؤمنون بذلك من غير أن يحدوا فيه حداً" (4). ثم سرد بعض أحاديث النزول. وقال: "وأخبرني وهب عن ابن وضاح عن زهير بن عباد قال: كل من أدركت من المشايخ: مالك وسفيان وفضيل بن عياض، وعيسى، وابن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: النزول حق" (5).

**القاعدة الخامسة- قاعدة المعنى**

هذه القاعدة أيضًا استكمالًا لما سبق من القواعد: فنحن نعتقد وجوب الإيمان بما ورد في الخبر من الله من الأسماء والصفات له على ظاهرها اللائق به، من غير تمثيل، وأنها مفهومة المعاني مجهولة الكيفية.

فيراد بهذه القاعدة: بيان أن أسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة معلومة من جهة المعاني، مجهولة من جهة الكيفيات، وفقًا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فنعلم أن الله موصوف بصفة السمع، وأنه يسمع الأصوات، فلا تختلط عليه الأصوات، ولا تختلف عليه اللهجات، ولا يخفى عليه صوت، وكذلك البصر. ولذا فإن الداعي عندما يدعو هو موقن بأن الله يسمع دعاءه، ويبصر حاله، ولكن لكون الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فإننا نفوِّض كيفية سمع الله وبصره، له سبحانه وتعالى، وهكذا في سائر الأسماء والصفات.

فنحن نعلم المعاني بالنظر إلى اللفظ حال القطع عن الإضافة والتقييد؛ السمع: إدراك المسموعات، والبصر: إدراك المبصرات، وعند الإضافة والتقييد، فتقول سمع الله، وبصر الله، نفهم المعاني أن الله يسمع دعاءنا، ويبصر حالنا، ولكن سمع يليق بالله، وبصر يليق بالله، لا نعرف كيفيتها، لكونهما يليقان بذات الله، فلما كانت ذات الله غيب، فكذلك كيفية صفاته.

وتحت هذه القاعدة يحسن التنبيه إلى الأمور التالية:

1. أننا عندما نقول بأن نصوص الأسماء والصفات معلومة من جهة المعاني، لا نقصد بالمعنى هنا حقيقة الصفة، فإننا نقول بأن الحقيقة والكيفية مجهولة، وإنما نقصد بالمعنى: المعنى الكلي الموجود في الذهن، عند القطع عن الإضافة والتقييد، نفهم المعنى العام، ثم عند الإضافة نفهم المعاني فهمًا عامًا لا نستطيع من خلاله الوصول إلى كيفية الصفة. كما مثلنا سابقًا في السمع والبصر، نمثل هنا باليد، فاليد حال القطع عن الإضافة والتقييد، هي ما به القبض والبسط، فنثبت لله صفة اليد، وأن له يدان سبحانه وتعالى، ونفهم المعنى من قوله

(1) الرد على الجهمية (291 ، 292) ضمن عقائد السلف.
(2) الشريعة (1125/3 ، 1126).
(3) المصدر السابق نفسه (1145/3).
(4) رياض الجنة (110).
(5) المصدر السابق نفسه (113).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:64]، لكن ليس هو المعنى الموضح لكيفية اليد، وهكذا في جميع الأسماء والصفات.

2. ومن هنا يمكننا التعبير بأن نصوص الأسماء والصفات محكمة من ناحية المعاني، ومتشابهة من ناحية الكيفية، وأن هذا التشابه هو من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

3. ومن هنا يمكننا القول بأن تأويل نصوص الأسماء والصفات، بتفسير معانيها هذا يعلمه العلماء وغيرهم من عامة الناس، وأما تأويل نصوص الأسماء والصفات ببيان حقيقتها، فهذا من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "القاعدة الخامسة - أنَّا نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه، فإن الله تعالى قال: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:82]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:68]، وقال: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُو الأَلْبَابِ﴾ [ص:29]، وقال: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد:24]، فأمر بتدبر الكتاب كله.

وقد قال: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُو الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران:7]" (1).

ثم بين الوجه المعلوم بأنه المعاني، والوجه غير المعلوم بأنه الكيفية والحقيقة، فقال: "فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار، علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منّا فهمه بذلك الخطاب، وفسّرنا ذلك. وأما نفس الحقيقة المخبَر عنها، مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله".

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5] قالوا: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة". وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، ومن الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الإيمان. فبيّن أن الاستواء معلوم، وأن كيفية ذلك مجهولة.

ومثل هذا يوجد كثيرا في كلام السلف والأئمة، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو" (2).

وقال: "والله سبحانه وتعالى أخبرنا أنه عليم، قدير، سميع، بصير، غفور، رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته؛ فنحن نفهم معنى ذلك، ونميّز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها" (3).

**القاعدة السادسة- قاعدة التنزيه**

هذه القاعدة -كذلك- تستكمل ما سبقها من القواعد: فالخبر من الله على ظاهره بلا تمثيل بمعنى، وفي هذه القاعدة نضيف: وتنزيه.

فيراد بهذه القاعدة: الإيمان بما أخبرنا الله به في الكتاب أو السنة عن نفسه من الأسماء والصفات، ويكون هذا الإثبات مع تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات.

وهذه القاعدة؛ صريح منطوق القاعدة العقدية القرآنية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فنحن ننزه الله عمَّا نزه نفسه عنه من المماثلة للمخلوقين، فحقيقته ليست كحقيقة المخلوقين، وحقيقة المخلوقين ليست كحقيقته، ويتضمن ذلك تنزيه الله عن النقائص والعيوب؛ فإثباتنا للوارد، ومنها السمع والبصر يكون مع التنزيه عن المماثلة والنقص والعيب.

وهنا في هذه القاعدة؛ قاعدة التنزيه نذكر الضوابط التالية:

1. أنَّ التنزيه لله عن مماثلة المخلوقات يكون من غير تعطيل ما ثبت لله من الأسماء والصفات، فهو تنزيه من غير تعطيل.

2. أن التنزيه يكون إجماليًا لا تفصيليًا، فنأتي للمعائب والنقائص والمماثلة فننفيها جملة لا تفصيلًا، فلا نقول: وجه الله ليس كوجه البشر، ولا سمعه كسمع البشر، ولا بصره كبصر البشر، وإنما نقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أي: في جميع الوارد لله من الأسماء والصفات.

---

(1) التدمرية (89، 90).
(2) المصدر السابق نفسه (98، 99).
(3) المصدر السابق نفسه (100).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

3. أن التنزيه التفصيلي لا يكون إلا لأسباب، وقد سبق ذكرها: مثل نفي نقص قد يتوهم في صفة كماله، أو لرد ما ادعاه الكاذبون في حق الله.

4. أن التنزيه، لا بد فيه من إثبات كمال الضد ليكون مدحًا، فيقال مثلًا عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق:38]؛ أي لكمال قوته، وهكذا.

5. أننا لا نثبت لله غير ما ورد في الكتاب والسنة، ونقول من غير تمثيل، فهذا التنزيه لا يجيز لنا إثبات غير الوارد.

6. أن تنزيه الله مطلقًا عن المشابهة، بحيث يكون الإثبات للأسماء والصفات بدون حقيقة ثابتة لله، هذا منهج في التنزيه يوقع الإنسان في التعطيل.

فهناك قدر مشترك بين أسماء الله وصفاته، وبين أسماء وصفات المخلوق، وهذا القدر المشترك يكون في المعنى الكلي من اللفظ حال القطع عن الإضافة والتقييد والتخصيص، كما مثلنا سابقًا بالسمع والبصر واليد، وعند الإضافة والتقييد والتخصيص يكون التنزيه عن المماثلة والمشابهة، فلكل منهما ما يخصه لا يشركه فيه الآخر، فحقيقة سمع الله وبصره ويده تليق به لا يشركه معه المخلوق، وحقيقة سمع المخلوق وبصره ويده تليق به لا يشركه معه الخالق.

فالتشبيه المطلق أي من كل وجه، فيما يجب ويجوز ويمتنع هذا هو التمثيل، وهو كفر، وهو صريح القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وأما مطلق التشابه وهو الاشتراك في المعنى الكلي الموجود في الذهن، فهذا به نفهم معاني أسماء الله وصفاته، ويزيد إيماننا بالله، ومعرفتنا به.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "القاعدة السادسة ـ أنّ لقائل أن يقول: لا بدّ في هذا الباب من ضابط يُعرف به ما يجوز على الله سبحانه وتعالى مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميّز" (1).

ويقول: "وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد، إذ ما من شيئين إلا ويشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب، ونحو ذلك مما هو سبحانه وتعالى مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة.

وكذلك إذا أُثبت له صفات الكمال، ونُفي مماثلة غيره له فيها، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له، وهذا حقيقة التوحيد، وهو أن لا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه. وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات" (2).

ويقول: "القدر المشترك هو مسمى (الوجود) أو (الموجود)، أو (الحياة) أو (الحي)، أو (العلم) أو (العليم)، أو (السمع) و (البصر) أو (السميع) و (البصير)، أو (القدرة) أو (القدير)، والقدر المشترك مطلق كليّ لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال: كالوجود والحياة والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق ـ لم يكن في إثبات هذا محذور أصلا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودَين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود" (3).

**القاعدة السابعة- قاعدة العقل**

هذه القاعدة هي خاتمة القواعد السابقة: فالخبر من الله على ظاهره بلا تمثيل، وبمعنى، وتنزيه، وعقل.

فيراد بهذه القاعدة: أنَّ أسماء الله وصفاته وإن كان العلم بها وإثباتها لله موقوف على الوحي من كتاب وسنة؛ إلاَّ إنَّه يمكن الوصول إلى كثير منها بالطرق العقلية، وقد تضمن الوحي ذلك تصريحا أو تنبيها لما هو محتاج للأدلة العقلية عليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن العقل قد دل على صحة الوحي عموما، فهو يدل على صحة ما جاء فيه تفصيلا.

(1) التدمرية (116).
(2) المصدر السابق نفسه (124).
(3) المصدر السابق نفسه (125، 126).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، قد دلَّ عليه العقل من جهة ثبوته في القرآن، ودلَّ العقل على نفي المماثلة.

ففي القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، دليل على بطلان التمثيل عقلًا، فإن الله هو الخالق، وما سواه مخلوق، والخالق في ذاته وفي أسمائه وفي صفاته لا يمكن أن يماثله فيها المخلوق، لأن المخلوق حينئذ سيكون خالقًا، فنقع في التناقض: بوصف المخلوق بنقيضين، وكذلك الخالق لا يمكن أن يماثل المخلوق في أسمائه وصفاته وذاته، لأنه سنصفه بالنقيضين: خالق ومخلوق، وهذا باطل.

فهذه القاعدة العقدية القرآنية هي عقلية من جهة ورودها في الشرع، ومن ناحية دلالتها العقلية على نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق.

قال ابن تيمية-رحمه الله- "القاعدة السابعة - أن يقال: إن كثيرا مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه، وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع؛ فإنه سبحانه وتعالى بيّن من الآيات الدالة عليه، وعلى وحدانيته، وقدرته، وعلمه وغير ذلك، ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه، كما بيّن أيضا ما دل على نبوة أنبيائه، وما دل على المعاد وإمكانه.

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: من جهة أن الشارع أخبر بها، ومن جهة أنه بيّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها.

- والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع -

وهي أيضا عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضا" [1].

إنَّ (منهج السلف في الاستدلال الشرعي، يقابله المنهج البدعي، والدليل الشرعي تارة يكون عقلياً، فهو يخبر بالمسألة مقرونة بأدلتها العقلية، وتارة يكون خبراً محضاً مجرداً عن الأدلة العقلية لكنَّه مبني على أدلة عقلية دالة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يبلغ به عن ربه، هذا في باب الخبر، وكذلك هو في باب الطلب. وكذلك الشأن في كثير من أسماء الله وصفاته، أرشدنا الله تعالى لأدلتها العقلية، فالعلم والحكمة والإرادة والقدرة والسمع والبصر والحياة والرحمة وغير ذلك من صفات الله يمكن الاستدلال عليها من خلال النظر في مخلوقات الله، ونستخدم قياس الأولى، ونستخدم الجمع بين المتماثلات، والتفريق بين المختلفات، فنقول مثلاً القول في الصفات كالقول في الذات، والقول في بعض الصفات كالقول في بعضها، والقول في الصفات كالقول في الأسماء، إلى غير ذلك مما نبهنا الشرع عليه، ودلنا إليه) [2].

-يقول ابن تيمية-رحمة الله-: " كون الدليل عقلياً أو سمعياً ليس هو صفة تقتضي مدحاً ولا ذماً، ولا صحة ولا فساداً، بل ذلك يبين الطريق الذي به علم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لا بد معه من العقل ... وأمَّا كونه شرعياً فلا يقابل بكونه عقلياً، وإنما يقابل بكونه بدعياً، إذ البدعة تقابل الشرعة، وكونه شرعياً صفة مدح، وكونه بدعياً صفة ذم، وما خالف الشريعة فهو باطل، ثم الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً، فإن كون الدليل شرعياً يراد به كون الشرع أثبته ودلَّ عليه، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه، فإذا أريد بالشرعي ما أثبته الشرع، فإمَّا أن يكون معلوماً بالعقل أيضاً، ولكن الشرع نبه عليه، ودلَّ عليه، فيكون شرعياً عقلياً، وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز، من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله، وإثبات صفاته، وعلى المعاد، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية. وإمَّا أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعياً سمعياً.

وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلاَّ من هذا الوجه. ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم إلا بالكتاب والسنة، وهذا غلط منهم، بل القرآن دلَّ على الأدلة العقلية، وبينها ونبه عليها" [3].

-وقال: "خلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية، والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلاَّ من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية، و المعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين"[1].

---

(1) التدمرية (146، 147).
(2) علي سامي النشار وموقفه من الفرق (137).
(3) درء التعارض (1/198، 199).

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



-وقال في كلام بديع، أذكره مختصراً: "العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول؛ لكن في أمور دنيوية مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة. وأمَّا الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها.. وبيان الرسول على وجهين:

-تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية، والمطالب الدينية.

-وتارة يخبر بها خبراً مجرداً لما قد أقامه من البينات، والدلائل اليقينيات على أنه رسول الله، المبلغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلاَّ الحق، وأن الله شهد له بذلك، وأعلم عبادة وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما يبلغه عنه..

والمقصود هنا: أن يؤخذ من الرسول العلوم الإلهية الدينية سمعيها وعقليها، ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة، وتفاصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً.

وأيضاً فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا، فهم أعلم الناس به، وأحقهم بقيامه، وأولاهم بالحق فيه" (2).

وقد ذكر أهل السنة والجماعة تحت هذه القاعدة التنبيه للمسائل التالية:

1. أن العقل قد دلَّ على جميع ما ورد به الوحي، من جهة دلالته على صدق الرسول ﷺ، ووجوب الإيمان بكل ما جاء به من القرآن والسنة. فكل ما ورد في القرآن والسنة، فهو مستند على الأدلة العقلية، سواء جاء مقترنًا بدليل عقلي خاص به، أو ورد سمعيًا بغير اقتران بدليل خاص به.

2. أن كثيرًا مما ورد في الوحي، وكان بحاجة إلى دليل عقلي عليه، فقد ورد مقترنًا بدليله بأجمل صورة، وأسهل عبارة، حتى من سهولتها لا ينتبه الإنسان إلى قيامها على دليل عقلي.

3. أنَّ كثيرًا من صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة يمكن الاستدلال عليها من خلال النظر في مخلوقات الله، فنثبت لله العلم والقدرة والحكمة والرحمة هكذا.

4. أنَّه لا يمكن فيما ثبت في الوحي لله من الأسماء والصفات ما يناقض بالعقول الصريحة، أو تحكم عليه بالاستحالة، فلا تعارض البتة بين ما ثبت به النقل، وبما جاء به العقل، ولكن قد يكون فيما جاء به الوحي ما يحار فيه العقل.

وسبب الحيرة هو عدم معرفتنا لكيفية ذات الله، وكيفية صفاته، ولعدم وجود المثيل لله، ولعدم ورود الخبر الصادق الموضح لكيفية صفات الله.

(يعتقد السلف أنَّ كلَّ مسائل العقيدة قد جاء الشرع بأدلتها، فلا يوجد أمر يجب على المسلم اعتقاده لم ترد به النصوص، وقد جاءت النصوص كافية شافية في البيان، متضمنة ما يحتاج إليه من الأدلة و البرهان، لذا فهم يعتقدون كفاية النصوص الشرعية في بيان المسائل الغيبية، وإفادتها اليقين، ويعتقدون استحالة التعارض بينها وبين الأدلة العقلية القطعية، وهذه بدهية عندهم إذ كيف يأمرنا الله بالعقل والفهم والتدبر عنه، ويأمرنا بالإيمان بما يخالف ما تدل عليه العقول السليمة، ومع هذا يسلمون بأن بعض الغيبيات يحار العقل في كيفيتها مع التسليم بإمكان وقوعها، مثل ما يتعلق بكيفية صفات الله، فالعقل يحار في الكيفية نظراً لأنه لم ير ذات الله، ولأن الله ليس له مثيل فيقاس عليه، ولأن الخبر الصادق لم يرد ببيان الكيفية، فالعقل يؤمن بمعاني تلك الصفات من الاستواء على العرش والنزول والوجه واليدين، ونحو ذلك من صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة، لكن يفوِّض كيفية علمها إلى الله تعالى، ويعتقد أن ما يظهر من المعاني على ما يليق بالله تعالى ممكن عقلاً كما هو ثابت شرعاً دون أن يكون هناك مماثلة للمخلوقات، وكذلك ما يتعلق بكيفيات ما يكون في اليوم الآخر، بدءاً بما يكون في القبر، وانتهاء بما يكون من النعيم في الجنة، أو العذاب في النار، مما يحار العقل في كيفيته ؛ لأن كيفيته ليست من جنس ما يكون في الدنيا، مع يقينه بإمكان وقوعه فلا يحيله، كما نبهه الشرع إلى ذلك ودل عليه، فالشرع عند السلف قد يأتي بمحارات العقول لكن لا يأتي بمحالاتها) (3).

يقول ابن تيمية: "ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع ألبته، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

---

(1) منهاج السنة (110/2).
(2) مجموع الفتاوى (13/136-140).
(3) علي سامي النشار وموقفه من الفرق (140).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.
وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟
ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته" (1).
ويقول: "ولا يعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلا عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية.
فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه، فألا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكرسي، وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم، ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم إما متنازعين مختلفين، وإما حيارى متهوّكين، وغالبهم يرى أن إمامه أحذق في ذلك منه.
ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلدين لأئمتهم فيما يقولون إنه من العقبات المعلومة بصريح العقل" (2).
ويقول: "ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بين قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق، لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق.
بل تقول قولا عاماً كلياً: إن النصوص الثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات، مبناها على معان متشابهة وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية، لا براهين عقلية" (3).

**المبحث الثاني- الأمثال والأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية**

**المسألة الأولى- الأمثال المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية**

**المثل الأول- نعيم الدنيا، ونعيم الآخرة**

يقول الله تعالى في القاعدة القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
فسمَّى نفسه سميعًا بصيرًا، وسمَّى الإنسان سمعيًا بصيرًا، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:2].
وقد قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فليس السمع كالسمع، ولا البصر كالبصر، مع اشتراكهما في الألفاظ، والمعاني الكلية لتلك الألفاظ الموجودة في الأذهان لا الأعيان.
ومما يوضح هذا الأمر، المثال الذي يذكره علماء أهل السنة والجماعة وهو نعيم الدنيا، ونعيم الآخرة؛ بل موجود الدنيا، وموجود الآخرة، فنجد بينهما اشتراك في الألفاظ، ولم يوجب ذلك الاشتراك التماثل في المسميات، وهذا مخلوق، وهذا مخلوق، فالتباين بين الخالق والمخلوق عند الاشتراك في الألفاظ من باب أولى.
فالذي يقر بالتباين بين موجود الدنيا وموجود الآخرة، وكلاهما مخلوق، يلزمه الإقرار من باب أولى بالتباين بين الخالق والمخلوق عند الاشتراك في مسميات الصفات، وأنه لا يوجب التماثل فيها، والقاعدة العقدية القرآنية صريحة في ذلك.
يقول ابن تيمية-رحمه الله- "فإن الله - سبحانه وتعالى - أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات، من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلاً وخمرًا وماء ولحمًا وفاكهة وحريرًا وذهبًا وفضة وحورًا وقصورًا.

---

(1) درء التعارض (147/1).
(2) درء التعارض (150/1، 151).
(3) المصدر السابق نفسه (155/1، 156).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

وقد قال ابن عباس ﷺ: ليس في الدنيا شيء ممّا في الجنة إلا الأسماء، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى - فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق. وهذا بيّنٌ واضح" [1].

**المثل الثاني- الروح والبدن**

هذا المثل، والمثل السابق يوضحان مسألة القدر المشترك بين أسماء وصفات الخالق، وأسماء وصفات المخلوق، وأن الاشتراك في الأسماء لا يوجب التماثل في المسميات، انطلاقًا من قوله تعالى في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فاشتراك الخالق والمخلوق في اسم السميع البصير، لا يوجب تماثلهما في السمع والبصر، فسمع الخالق يليق به، لا يشركه فيه المخلوق، وسمع المخلوق يليق به، لا يشركه فيه الخالق، وإنما الاشتراك في المعنى الكلي لاسم السمع والبصر، وهو إدراك المسموعات، وإدراك المبصرات، ففي حالة القطع عن الإضافة والتقييد والتخصيص يكون الاشتراك، وفي حالة الإضافة والتقييد والتخصيص، فلا اشتراك.

ومما يذكره علماء أهل السنة والجماعة من أمثلة توضح هذه الحقيقة، مثال الروح والبدن، فقد وصفت الروح بصفات يوصف بها البدن مثل الصعود والعروج، ويتفق الجميع أنهما وإن اشتركا في أسماء تلك الصفات، فإن بينهما اختلاف في الكيفيات، وهذا مخلوق وهذا مخلوق، فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولى، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أننا نقر بتلك الصفات للروح، وأنها تقبض وتصعد وتسل، ومع هذا لا نعرف الكيفية، لكوننا لم نراها، وليس لها نظير يقاس عليه، ولم يرد الخبر الصادق الموضح للكيفية، فالخالق من باب أولى، أن نؤمن بما ثبت له من الأسماء والصفات، ونتعلم معانيها، ونفوض كيفيتها إلى الله تعالى.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "والمقصود، أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها، لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، والشيء إنما تدرك حقيقته إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أَوْلَى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيّفوه منهم عن أن يحدّوا الروح أو يكيفوها.

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلا لها، ومن مثّلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات - فالخالق سبحانه وتعالى أَوْلَى أن يكون من نفى صفاته جاحدًا معطلا، ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا، وهو سبحانه ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات" [2].

**المسألة الثانية- الأصول المندرجة تحت القاعدة العقدية القرآنية**

**الأصل الأول- القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات والوجود**

يقول الله تعالى في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾؛ فالله ليس كمثله شيء في ذاته، وهذا يؤمن به الجميع، فذاته سبحانه وتعالى لم تسبق بعدم، ولا يلحقها فناء، فهو الأول الذي ليس قبله شيء، وهو الآخر الذي ليس بعده شيء، فلمَّا كان الله تعالى لا مثيل له في ذاته، والصفات تابعة للذات، فكذلك سبحانه وتعالى لا مثيل له في أسمائه وصفاته؛ فهو السميع البصير، وموصوف بصفة السمع وصفة البصر، ولا مثيل له فيهما، وكذلك في سائر الأسماء والصفات.

فمن أقر لله سبحانه وتعالى بالوجود، وبأن له ذات حقيقة، وقال بأن الله لا مثيل له في ذاته وفي وجوده، وأنَّ الوجود منقسم لما يليق بالخالق، وإلى ما يليق بالمخلوق، فيقال له: كما أنك تقول بأن الوجود منقسم إلى ما يليق بالخالق، فوجود الخالق يليق به، ولا يشركه فيه المخلوق، ووجود المخلوق يليق به، ولا يشركه فيه الخالق، وأنهما وإن اشترك في اسم الوجود إلاَّ أن ذلك لا يوجب تماثلهما فيه، فيقال له القول في أسماء الله وصفاته كالقول في الذات وفي الوجود.

---

(1) التدمرية (46، 47).
(2) التدمرية (56، 57).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

فيجب على كل مسلم ومؤمن إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات، وأنه لا مثيل له في أسمائه وصفاته، وإن أطلقت تلك الأسماء على أسماء وصفات المخلوق، فكما أنهما مختلفان في الوجود والذات، فهما مختلفان في الأسماء والصفات.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟

قيل له - كما قال ربيعة ومالك وغيرهما -: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة، لأنه سؤال عمّا لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له. فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته!

وإذا كنت تقرّ بأن له ذاتا حقيقة، ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره، وكلامه، ونزوله، واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم، وكلامهم ونزولهم واستواؤهم" (1).

**الأصل الثاني- القول في الصفات كالقول في الأسماء**

هذا الأصل تابع للأصل السابق، فكما قلنا في الأصل السابق القول في الأسماء والصفات كالقول في الذات والوجود، نقول هنا أنه لا فرق بين الأسماء وبين الصفات، فكلاهما يقول الله تعالى عنهما في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فكما أن الأسماء منقسمة إلى ما يليق بالخالق، وإلى ما يليق بالمخلوق، فالله من أسمائه: السميع والبصير، والمخلوق من أسمائه: السميع والبصير، ونقول بأن اسمي الله السميع والبصير يليقان به لا يشركه فيهما المخلوق، وأن اسمي المخلوق السميع والبصير يليقان به لا يشركه فيهما الخالق.

فما قلناه في الأسماء ينطبق على أسماء صفات الخالق، وأسماء صفات المخلوق، فهما وإن اشتركا في السمع والبصر إلّا أنه لا تماثل بينهما البتة فيهما في حال الإضافة والتقييد والتخصيص، وأن الصفات منقسمة كالأسماء إلى ما يليق بالخالق وإلى ما يليق بالمخلوق.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات، ويقر بالأسماء كالمعتزلي، الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا، لأنّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم. قيل لك: ولا تجد في الشاهد ما هو مسمى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا لجسم فانف الأسماء، بل وكلَّ شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا لجسم.

فكل ما يحتج به من نفى الصفات، يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات" (2).

**الأصل الثالث- القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر**

يقول الله تعالى في القاعدة العقدية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. فالله موصوف بصفة السمع والبصر، وصفة السمع والبصر منقسمة إلى ما يليق بالخالق، وإلى ما يليق بالمخلوق، ونحن نثبت لله السمع والبصر اللائقتين به، انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وما نقوله في صفة السمع والبصر نقوله في بقية الصفات، فالقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

وهكذا القول في صفات الله تعالى الأخرى: كالوجه والعين واليد، فما قلناه في السمع والبصر نقوله فيها.

---

(1) التدمرية (43-45).

(2) التدمرية (35).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022




وهكذا القول في صفات الله الفعلية من الاستواء على العرش، والنزول والإتيان والغضب والرضا والفرح والسخط...

فالقول فيها كالقول في السمع والبصر، فنقول بأن تلك الصفات منقسمة إلى ما يليق بالخالق وإلى ما يليق بالمخلوق، ونحن نثبت لله تلك الصفات اللائقة به، انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "فأما الأصلان:

فأحدهما - أن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به" (1).

وفي ختام هذه الأمثال وهذه الأصول، يتبين لنا أنَّ التشابه بين أسماء وصفات الخالق، وأسماء وصفات المخلوق ينقسم إلى قسمين:

1-تشابه مطلق، أي من جميع الوجوه، فيما يجب ويجوز ويمتنع، فهذا تمثيل ممنوع، قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

2-مطلق التشابه، أي في اللفظ والمعنى الكلي له حال القطع عن الإضافة والتقييد والتخصيص، فهذا ثابت، وليس هذا هو التمثيل الممنوع، ولا بد من إثبات هذا القدر المشترك حتى نتعلم ما أخبرنا الله به عن نفسه من الأسماء والصفات.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "وهذا باب مطرد، فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من الصفات، لا ينفي شيئًا - فرارًا مما هو محذور - إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه، فلا بدّ له في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلا لخلقه، فيقال له: وهكذا القول في جمع الصفات، وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدّ أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسمّيات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال" (2).

**المبحث الثالث- انحراف الفرق عن القاعدة القرآنية**

**المسألة الأولى- انحراف الممثلة**

يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، والممثلة يخالفون ذلك، ويثبتون لله الأسماء والصفات مع القول بالمماثلة؛ فيقولون: يد الله كيد المخلوق، ومحبته كمحبتهم، ورضاه كرضاهم.

ومن انحراف الممثلة؛ أنهم يصفون الله بما يتصف به المخلوق من صفات النقص، فيصفون الله كما وصفته اليهود: بالفقر والبخل والتعب، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

ومن انحراف الممثلة أنهم يصفون المخلوق بما هو من صفات الخالق المختصة به، كأفعال الربوبية من الخلق والملك والتدبير، وكعلم الغيب، ومغفرة الذنوب، وتفريج الكروب، وكذلك يرفعون بعض المخلوقين إلى درجة الخالق، فيتوجهون لهم بأنواع من العبودية، كالدعاء والاستغاثة والسجود والذبح والنذر.

يقول ابن تيمية -رحمه الله -: "ثبت بالعقل ما أثبته السمع من أنَّه سبحانه وتعالى لا كفؤ له ولا سمي له، وليس كمثله شيء، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات، فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات لا الملائكة ولا السموات ولا الكواكب، ولا الهواء ولا الماء ولا الأرض ولا الآدميين، ولا أبدانهم ولا أنفسهم، ولا غير ذلك، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلة

---

(1) التدمرية (31، 32).

(2) المصدر السابق نفسه (42، 43).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414


المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022

شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيء منها أبعد عن مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر.

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها، وامتنع عليها ما امتنع عليها، فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق من العدم والحاجة، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذاك من الوجوب والغنى، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه، موجوداً معدوماً، وذلك جمع بين النقيضين، وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري، ويد كيدي، ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً" (1).

قال الإمام الترمذي-رحمه الله-عند ذكره حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو هريرة -ﷺ-: إن الله يقبل الصدقة، ويأخذها بيمينه... "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث، وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا. قالوا: قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يقال، كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة. وأمَّا الجهمية، فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله-عز وجل-في غير موضع من كتابه: اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده. وقالوا: إن معنى اليد ههنا: القوة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع فهذا هو التشبيه. وأمَّا إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِير﴾ " (2).

قال الإمام ابن البنا الحنبلي البغدادي-رحمه الله-: "وأمَّا المشبهة والمجسمة فهم الذين يجعلون صفات الله-عز وجل-مثل صفات المخلوقين، وهم كفار" (3).

نقل عن الإمام أحمد-رحمه الله- قوله: " المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، ومن قال هذا فقد شبه الله تعالى بخلقه " (4).

قال أبو عثمان الصابوني-رحمه الله-: " قلت: فلما صحَّ خبر النزول عن الرسول صلى الله عليه وسلم أقرَّ به أهل السنة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول، على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول خلقه، ولم يبحثوا عن كيفيته، إذ لا سبيل لها بحال، وعلموا وتحققوا، واعتقدوا أن صفات الله سبحانه، لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق، تعالى الله عمَّا يقول المشبهة والمعطلة علواً كبيراً، ولعنهم لعناً كبيراً " (5).

-يقول الدارمي في رده على بشر المريسي: "وكيف استجزت أن تسمِّي أهل السنة، وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة: مشبهة، إذا وصفوا الله بما وصف به نفسه في كلامه بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييف.. إنَّما نصفه بالأسماء لا بالتكييف ولا بالتشبيه، كما يقال: إنَّه ملك كريم عليم حكيم، حليم رحيم، لطيف مؤمن، عزيز جبار متكبر، وقد يجوز أن يدعي البشر ببعض هذه الأسماء، وإن كانت مخالفة لصفاتهم، فالأسماء فيها متفقة، والتشبيه والكيفية مفترقة، كما يقال: ليس في الدنيا مما في الجنة إلاَّ الأسماء، يعني: في الشبه والطعم والذوق والمنظر واللون. فإذا كان كذلك فالله أبعد من التشبيه وأبعد، فإن كناً مشبهة عندك إذ وحدنا الله إلهاً واحداً بصفات أخذناها عنه من كتابه، فوصفناه بما وصف به نفسه في كتابه، فالله في دعواكم أول المشبهين نفسه ثم رسوله الذي أنبأنا ذلك عنه، فلا تظلموا أنفسكم ولا تكابروا العلم إذ جهلتموه، فإن التسمية من التشبيه بعيدة: إذا لزم الاشتراك في الأسماء ما يلزم الاتحاد في الذوات المحدثة، والذات القديمة، فيما تقدم انتهى القياس" (6).

---

(1) التدمرية (144-146).
(2) السنن، كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة، (41/3، 42).
(3) المختار في أصول السنة (81).
(4) المصدر السابق نفسه (81).
(5) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (232).
(6) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على المريسي العنيد (400، 401).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022




وقد بدأ القول بتمثيل صفات الله بصفات المخلوقين، وصفات بعض المخلوقين بصفات الله في السبأية الرافضة، وانتشر في طوائف الشيعة المتقدمين، ثم في غلاة الصوفية [1].

**المسألة الثانية- انحراف المعطلة**

يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، والمعطلة يخالفون ذلك، ويعطلون النصوص عما دلت عليه من الأسماء والصفات كليا أو جزئيا، ويعطلون الذات الإلهية عن الصفات الثابتة لها، وهم متفاوتون في التعطيل.

1-انحراف الفرق الكلامية

أ. يراد بالفرق الكلامية: الفرق التي استخدمت علم الكلام في إثبات عقائدها والدفاع عنها، وأبرزها الجهمية والمعتزلة والكلابية والماتريدية، والأشعرية والكرَّامية[2].

ب. هذه الفرق خالفت القاعدة العقدية القرآنية من وجوه عديدة أبرزها:

1. أنهم يصفون الله بالصفات السلبية على وجه التفصيل، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالنفي للماثلة على وجه الإجمال، لا على وجه التفصيل.
2. أنهم رغم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فهم لا يفهمون من الوراد في النصوص من الأسماء والصفات إلا التمثيل، كفهم الممثلة، لذا فهم يردون النصوص ويحرفونها بالتعطيل أو التأويل.
3. أنهم ينزهون الله عن المماثلة، لكن يدفعهم ذلك إلى تعطيل الله عن أسمائه وصفاته الثابتة له في النصوص.
4. أنهم يجملون في الإثبات، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فالمنهج الشرعي: التفصيل في الإثبات، لما في ذلك من تعريف بالله، وثناء عليه سبحانه وتعالى.
5. نجد الجهمية نفت جميع الأسماء والصفات ما عدا ما لا يصح عندهم إطلاقه على المخلوق، فنفوا اسم الله السميع والبصير، وصفة السمع والبصر، والله يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
6. نجد المعتزلة نفت الصفات مع إثبات الأسماء، ففرقت بين أسماء الله وبين صفاته، ونفت رؤية الله مطلقًا.
7. نجد الكلابية أثبتت الأسماء، ولكنها فرقت بين الصفات، فأثبتت البعض، ونفت صفات الله الفعلية كالاستواء على العرش، والنزول، والغضب، والرضا...
8. ونجد الأشعرية: نفت جميع الصفات الفعلية، وآحاد الصفات التي أثبتوها: العلم والكلام والسمع والبصر والإرادة، وجعلوها كلها قديمة، ونفوا صفات يزعمون أن في إثباتها تجسيم أي تمثيل: كالعلو والنزول، والمجيء والإتيان، وقالوا بالكلام النفسي، أي أن القرآن عبارة عن كلام الله، فهو تعبير عما في نفس الله، ولم يتكلم الله به حقيقة.
9. ونجد الماتريدية لم يثبتوا من الصفات إلا ثمان على خلل في إثباتها، وهي الحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام والتكوين[3].

2-انحراف غلاة المعطلة[4].

أ- لا يصفون الله بأي صفة ثبوتية.

ب- لا يصفون الله لا بإثبات ولا بنفي.

يقول ابن تيمية-رحمه الله- "وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم: فإنهم على ضد ذلك يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل ولا يثبتون إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل؛ فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات؛ ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلا يستلزم نفي الذات.

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين فيقولون: لا موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع

---

(1) انظر: رسالة مقالة التشبيه، وموقف أهل السنة منها. د جابر بن إدريس أمير.
(2) انظر: مقالات الفرق الكلامية، د أبوزيد مكي، (13).
(3) انظر للتوسع: مقالات الفرق الكلامية، د أبوزيد مكي.
(4) انظر للتوسع: مقالة التعطيل، والجعد بن درهم، د محمد بن خليفة التميمي.


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022



في بداهة العقول؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب وما جاء به الرسول فوقعوا في شر مما فروا منه فإنهم شبهوه بالممتنعات إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين كلاهما من الممتنعات.

وقد علم بالاضطرار. أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته غني عما سواه؛ قديم أزلي؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم. وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والإضافات دون صفات الإثبات وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم مكابرة للقضايا البديهات وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحدا للعلوم الضروريات وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات - فمنهم من جعل العليم والقدير؛ والسميع؛ والبصير؛ كالأعلام المحضة المترادفات ومنهم من قال عليم بلا علم قدير بلا قدرة سميع بصير بلا سمع ولا بصر فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هذه الكلمات وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات وفرقوا بين المختلفات كما تقتضيه المعقولات؛ ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدي إلى صراط العزيز الحميد. ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات يسفسطون في العقليات ويقرمطون في السمعيات. وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات: كالحيوان والمعدن والنبات والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور:35]، فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقا خلقهم. وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم: فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه واتفاقهما في اسم عام: لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا في غيره. فلا يقول عاقل إذا قيل أن العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود: إن هذا مثل هذا؛ لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود: فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره؛ مع أن الاسم حقيقة في كل منهما" (1).

**الخاتمة**

وفيها أبرز نتائج البحث:

1-أنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11]، قاعدة عقدية قرآنية في باب الأسماء والصفات، ينبغي أن تكون هي الكلمة السواء التي يطالب بالرجوع إليها جميع المختلفين في باب الأسماء والصفات، وتكون هي المنهج العام الذي ينهجه الجميع في تعلم أسماء الله وصفاته.

2-أنَّ الانطلاق من هذه القاعدة العقدية القرآنية في دراسة باب الأسماء والصفات، يسهل على الدارس الطريق إلى معرفة الله، ويحقق له الزيادة في الإيمان بالله، ويبعده عن شبهات المعطلة، وأيضا عن شبهات الممثلة، فيحفظ عليه عقيدته في الله صافية نقية، ويحفظ فكره، ويصون قلبه، وتنطلق جوارحه عابدة لله، ملتزمة بشريعة الله.

3-أنَّ قواعد أهل السنة والجماعة وأصولهم وأمثالهم في باب الأسماء والصفات مندرجة ضمن هذه القاعدة.

4- أنَّ الفرق المنحرفة في باب الأسماء والصفات لم تلتزم بهذه القاعدة العقدية القرآنية، فكان ذلك هو أعظم سبب لضلالها.

إلى غير ذلك من النتائج المذكورة في ثنايا البحث؛ وصلى الله على محمد وآله وسلم.

**المراجع**

1. إبطال التأويلات لأخبار الصفات، أبو يعلى الفراء، دار الإمام الذهبي، ط1، 1410هـ.
2. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبه، ابن قتيبة، دار الراية، ط 1، 1412ه.

---

(1) التدمرية (13- 21).


DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.34.2022.414

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (34) يونيو 2022
Volume (34) June 2022






3. الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني المقدسي، د. أحمد الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، ط 1، 1414هـ.
4. التبصير في معالم الدين، محمد بن جرير الطبري، علي الشبل، دار العاصمة، ط 1، 1416 هـ.
5. التدمرية، ابن تيمية، محمد بن عوده السعدي، ط1، 1405هـ.
6. التعريفات، الجرجاني، مكتبة لبنان، 1978م.
7. الرد على الجهمية، ابن منده، علي محمد الفقيهي، الجامعة الإسلامية، 3، 1402 ه.
8. الرسالة الصفدية، أحمد بن تيمية، أضواء السلف، ط 1، 1423 هـ.
9. القول السديد في مقاصد التوحيد، عبد الرحمن السعدي، دار المُغني، ط 1، 1420 هـ.
10. المختار في أصول الدين، الحسن بن أحمد الحنبلي، مكتبة العلوم والحكم، ط 1، 1413 ه.
11. المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، عبد الإله سلمان الأحمدي، دار طيبة، ط2، 1416هـ.
12. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد الفيومي، دار الفكر.
13. تأويل مختلف الحديث، أبي محمد عبد الله الدينوري، محمد المصطفى، دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1، 1425ه.
14. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1401هـ.
15. دلائل الربوبية، د. أبوزيد مكي، مركز تكوين، ط1، 1438ه.
16. رسالة السجزي إلى أهل زبيد، أبو نصر سعيد السجزي، دار الراية، ط1، 1414هـ.
17. رسالة القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، د. عادل قل.
18. رياض الجنة بتخريج أصول السنة، ابن أبي زمنين، مكتبة الغرباء الأثرية، ط 1، 1415هـ.
19. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد عيسى الترمذي، إبراهيم عطوة عوض، مكتبة الحلبي، ط 2، 1398هـ.
20. سير أعلام النبلاء، الذهبي، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط4، 1406هـ.
21. شرح أصول السنة، أحمد بن حنبل، عبد الله عبد الرحمن الجبرين، دار المسير، ط 2، 1420 هـ.
22. شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1424هـ.
23. شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس، دار الهجرة، ط4، 1422هـ.
24. صحيح مسلم، الإمام أبي الحسين بن الحجاج، دار إحياء الكتب العربية.
25. عقائد السلف، علي النشار، عمار الطالبي، منشأة المعارف.
26. فتح الباري، الإمام أحمد بن حجر العسقلاني، مكتبة الرياض الحديثة.
27. عقيدة السلف وأصحاب الحديث، إسماعيل الصابوني، دار العاصمة، ط 1، 1415 هـ.
28. علي سامي النشار وموقفه من الفرق، د. أبوزيد مكي، مركز التأصيل، ط2، 1436ه.
29. كتاب التوحيد، محمد بن منده، د. علي الفقيهي، الجامعة الإسلامية، ط 1، 1409 هـ.
30. كتاب الشريعة، أبو بكر الحسين الآجري، دار الوطن، ط 2، 1420هـ.
31. لسان العرب، الإمام ابن منظور، مكتب تحقيق التراث، مكتبة دار الباز، ط 3، 1413 هـ.
32. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، دار عالم الكتب، 1412 هـ.
33. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية، ابن القيم، محمد الموصلي، دار الكتب العلمية، ط 1، 1405 ه.
34. مختصر منهاج السنة، ابن تيمية، عبد الله الغنيمان، الكوثر، ط2، 1412هـ.
35. معجم مقاييس اللغة، أبي حسين بن زكريا، عبد السلام هارون، دار الجيل، ط 1، 1411 هـ.
36. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، صفوان داوودي، دار القلم، الدار الشامية، ط 1، 1412 هـ.
37. مقالات الفرق الكلامية، د. أبوزيد مكي، دار الأوراق، ط 1، 1441 هـ.
38. مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، جابر بن دريس علي الأمير، أضواء السلف، ط1، 1422هـ.
39. مقالة التعطيل والجعد بن درهم، د. محمد التميمي، أضواء السلف، ط1، 1418ه.